قـســـم القانون

المفردات الدراسية 2021 – 2022

تمهيد

في بداية العام الدراسي الجديد للعام الدراسي 2021. 2022 لا يسعنا الا ان نرحب بطلبتنا الأعزاء في مرحلة الدبلوم والماجستير العام والخاص والدكتوراه العام والخاص في هذا الصرح العلمي الكبير والمتمثل بمعهد العلمين للدراسات العليا والذي يعد اول مؤسسة أهلية مختصة في مجال الدراسات العليا في العراق والمجازة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفي هذا العام نامل من طلبتنا الأعزاء ان يكون هذا العام عام التفوق والنجاح لهم لاكمال دراستهم العليا وبما يخدم المسيرة العلمية في المعهد. وبدوره فان عمادة المعهد وادارته واقسامه العلمية قد قامت بتوفير كافة المستلزمات العلمية والأكاديمية لنجاح العملية التعليمية من خلال تعزيز المعهد بنخبة من الكفاءات العلمية من حملة الألقاب العلمية بمرتبة أستاذ متمرس واستاذ واستاذ مساعد إضافة الى المستلزمات التعليمية الأخرى وان المعهد يسعى من خلال هذه الميزات العلمية الى تحقيق الرصانة العلمية التي تجعل من المعهد مؤسسة علمية ترتقي الى مصاف المؤسسات العلمية الكبرى سواء اكان ذلك على الصعيد الوطني والصعيد الدولي. وفي الختام ندعو للجميع بالتوفيق والنجاح الدائم

أ.د صعب ناجي عبود
قسم القانـون

قسم القانون

مرحلة الدبلوم

النظم الانتخابية
المعايير الانتخابية لنزاهة الانتخابات
الاستاذ الدكتور صعب ناجي عبود

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول:مفهوم الانتخابات النزيهة
الاسبوع الثاني:ماهية المعايير التي تتوقف عليها عملية نجاح الانتخابات
الاسبوع الثالث:البدائل الانتخابية
الاسبوع الرابع:تقبل النتائج الانتخابية
الاسبوع الخامس: دورية الانتخابات
الاسبوع السادس: الحيادية
الاسبوع السابع: المراقبة والتغطية الاعلامية
الاسبوع الثامن:المعايير التي تؤمن نزاهة ومصداقية الانتخابات
الاسبوع التاسع:السرية في التصويت
الاسبوع العاشر: العمومية في التصويت
الاسبوع الحادي عشر:الشخصية في التصويت
الاسبوع الثاني عشر:المساواة في التصويت
الاسبوع الثالث عشر:الاختيارية في التصويت
الاسبوع الرابع عشر:الطعون الانتخابية
الاسبوع الخامس عشر:مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات

عنوان المقرر الخاص (المعايير القانونية لنزاهة الانتخابات)

<u>المصادر</u>

1الانظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات – د.سرهنك د. حميد البزرنجي

2تأثير النظم الانتخابية في نظام السياسي -دراسة مقارنة بالتجربة العراقية – القاضي قاسم حسن العبودي

3النظم الانتخابية – دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي د. عصام نعمه اسماعيل

4 ....

5 ....

6 ....

7 ....

عنوان المقرر العام (النظم الانتخابية)

المصادر :

1-النظم الانتخابية / عبد الخالق محمد مصطفى

2-انواع النظم الانتخابية العراق نموذجآ / مصطفى .

3-النظم الشبه الانتخابية واثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي

4-مهند مصطفى

5-...

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

لكي يكون النظام الانتخابي ناجحآ يجب ان تكون هناك معايير لاختيار ذلك النظام وتطبيق هذه المعايير ليمكن الوصول الى عملية انتخابية ناجحة

القانون الدستوري
دور الانتخابات في التداول السلمي للسلطة

أ. د. علي سعد عمران القيسي

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: مفاهيم أولية في (الدستورية, النظام الدستوري, الانتخاب, التداول السلمي للسلطة)
الاسبوع الثاني: التأصيل التاريخي للانتخابات
الاسبوع الثالث: تمييز الانتخابات عما يشتبه بها
الاسبوع الرابع: التكييف القانوني للانتخابات
الاسبوع الخامس: الهيأة الناخبة (المفهوم والتكوين)
الاسبوع السادس: ماهية النظم الانتخابية
الاسبوع السابع: الانتخاب المباشر وغير المباشر
الاسبوع الثامن: الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة
الاسبوع التاسع: الانتخاب بالأغلبية والتمثيل النسبي
الاسبوع العاشر: تمثيل المصالح والمهن
الاسبوع الحادي عشر: اليات انتخاب ممثلي لسلطة التنفيذية
الاسبوع الثاني عشر: اليات انتخاب السلطة التشريعية
الاسبوع الثالث عشر: ضمانات الانتخابات النزيهة والتداول السلمي للسلطة
الاسبوع الرابع عشر: معوقات الانتخابات النزيهة والتداول السلمي للسلطة
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة الموضوع وتقديم النتائج والتوصيات

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

للانتخابات دور مهم في التداول السلمي للسلطة السياسية, إذ تعد هي الاداة الاساسية التي يتم من خلالها تداول السلطة بين مختلف الاتجاهات والافكار السياسية الفاعلة في النظام السياسي للدولة, فهي الضمان الاكيد لتبني مبدأ "الشرعية" اي شرعية السلطة السياسية للدولة التي تقوم على رضا المحكومين بطريقة ادارة البلاد وبطريقة وصول الحكام الى سدة الحكم, ولعله من اهم هذه الطرق هي الانتخابات, غير

ان هذه الانتخابات لابد وان ترافقها جملة من المعايير القانونية التي تضمن نزاهتها وشفافيتها, هذا وللانتخابات صور معينة وانواع محددة ونظماً حددتها القوانين إضافةً الى أسسها العامة في الدساتير. ولأهمية الانتخابات فإنها تواجه مجموعة من المعوقات والعقبات التي قد تقف في طريق تحقيق الهدف المرجو منها, من هذه المعوقات ما يكون مرتبطاً بالنظام الاقتصادي ومنها ما يكون مرتبطاً في البنيه الاجتماعية للدولة إضافةً الى تلك المعوقات السياسية, لذا فان الانتخابات وما تمثله من اداه للوصول الى السلطة وتداولها والمعوقات التي تواجهها هي ما سيكون محل دراستها خلال هذا المقرر الدراسي.

<u>مصادر المقرر الخاص</u>

1. د.اسماعيل الغزال - الدساتير والمؤسسات الدستورية - مؤسسة عز الدين للطباعة - بيروت - 1996 .
2. د.الشافعي محمد بشير - القانون الدستوري والنظم السياسية - ج1 - منشأة المعارف - الاسكندرية - 1970.
3. الوردي براهيمي - النظام القانوني للجرائم الانتخابية (دراسة مقارنة)- ط 1- دار الفكر الجامعي - الاسكندرية - 2008 .
4. د.اكرام عبد الحكيم محمد محمد حسن - الطعون الانتخابية في الانتخابات التشريعية - المكتب الجامعي الحديث - الاسكندرية - 2007 .
5. د.حسني قمر- الحماية الجنائية للحقوق السياسية - دار الكتب القانونية - القاهرة - 2006 .
6. د.حسين عبد القادر - الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة - ط2 - دون دار نشر - القاهرة - 1962 .
7. د.حمدي عمر علي - الانتخابات النيابية - دار النهضة العربية - القاهرة - 2006 .
8. د.حميد حنون خالد - الأنظمة السياسية - مطبعة الفائق - بغداد - 2008 .
9. د. داود الباز - حق المشاركة في الحياة السياسية – دار الفكر الجامعي - الاسكندرية - 2006 .
10. د.رقية المصدق - القانون الدستوري و المؤسسات السياسية - ج1 - ط2 - دار توبقال للنشر - الدار البيضاء - 1990 .

11. رياض محسن الصيخان - المرأة والولاية العامة - ط1 - مدارك للنشر- بيروت - 2011 .
12. د. زهير شكر - الوسيط في القانون الدستوري اللبناني - منشورات الحلبي الحقوقية - بيروت - 2006.
13. د.سامي جمال الدين - النظم السياسية والقانون الدستوري - منشأة المعارف - الاسكندرية - 2005 .
14. د.سعاد الشرقاوي و د. عبد الله ناصيف - نظم الانتخابات في العام وفي مصر- ط2- دار النهضة العربية - القاهرة - 1994 .
15. سعد مظلوم العبدلي - الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها - ط1 - دار دجلة - عمان - 2009 .
16. د.سليمان الغويل - حق الافراد في المشاركة في الحياة السياسية - منشورات جامعة قاريونس - بنغازي .
17. د.سليمان الغويل - الانتخابات والديمقراطية - ط1- اكاديمية الدراسات العليا - طرابلس - 2003 .
18. عبدو سعد وآخرون - النظم الانتخابية - ط1- مركز بيروت للأبحاث والمعلومات - بيروت - 2005 .
19. د.عصام نعمة اسماعيل - النظم الانتخابية(دراسة مقارنة)- ط2 - منشورات زين الحقوقية - بيروت - 2009 .
20. د.عفيفي كامل عفيفي - الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية - دار الجامعيين - القاهرة - 2002.

عنوان المقرر العام (نظريتي الدولة والدستور+ دساتير العراق للأعوام 1925-2005)

<u>مصادر المقرر العام</u>

1. د. حميد حنون خالد , مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق , بغداد , مكتبة السنهوري , 2012 .
2. د. ساجد محمد الزاملي , مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق , القادسية , دار نيبور للطباعة والنشر , 2014.

القانون الاداري

الرقابة القضائية على اجراءات فرض

العقوبة الانضباطية على الموظف

ا.م.د سحر جبار يعقوب

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: التعريف بالعقوبة الانضباطية
الاسبوع الثاني: مفهوم العقوبة الانضباطية وأساسها القانوني
الاسبوع الثالث: شرعية العقوبة الانضباطية وتمييزها من العقوبة الجنائية
الاسبوع الرابع: إجراءات فرض العقوبة الانضباطية في القانون العراقي
الاسبوع الخامس: السلطة المختصة في اتهام الموظف
الاسبوع السادس: السلطة المختصة بالتحقيق
الاسبوع السابع: إجراءات التحقيق والضمانات المقررة لمصلحة الموظف
الاسبوع الثامن: الطبيعة القانونية لنتيجة التحقيق
الاسبوع التاسع: السلطة المختصة بفرض العقوبة الانضباطية
الاسبوع العاشر: رقابة محكمة قضاء الموظفين على إجراءات فرض العقوبة الانضباطية
الاسبوع الحادي عشر: التعريف بالمحكمة والية تشكيلها
الاسبوع الثاني عشر: اختصاص المحكمة
الاسبوع الثالث عشر:إجراءات الطعن بالعقوبة الانضباطية في العراق
الاسبوع الرابع عشر: رقابة مجلس الانضباط العام على إجراءات فرض العقوبة الانضباطية
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة مع امتحان

المصادر

1- سليمان الطماوي، القضاء الاداري، دار الفكر العربي

2- ماهر صالح علاوي، مبادئ القانون الاداري ، الموصل، 1996

3- خالد خليل الظاهر، القانون الاداري، المسيرة، 1996

4- ابراهيم عبد العزيز شيحا، القضاء الاداري اللبناني ،ط1،الدار الجامعية/ بيروت

5 – انور احمد رسلان، القضاء الإداري ،بدون سنة او مطبعة

عنوان المقرر العام (القانون الاداري)

المصادر:

1- د. ماجد اغب الحلو القانون الاداري 1987

2- د. ماهر صالح علاوي، مبادئ القانون الاداري ، الموصل، 1996

3-د. سليمان الطماوي مبادئ القانون الاداري ظن دار الفكر العربي ، 1977

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

من المواضيع المهمة لاسيما وان الموظف لابد ان يعي الية الطعن بالقرار المتعلق بفرض العقوبات الانضباطية عليه فيما لو تعسفت الادارة

Political and Electoral Systems

Fouad J Kadhem

Contents:

1. Foundations of Political and Electoral Systems, the concepts
2. Politics and Society: culture, communication and participation
3. The structure of government (1) the constitution
4. The structure of government (2) the Judiciary and politics
5. Federalism and local governments (1)
6. Federalism and local government (2)
7. Legislature
8. The political executive (1)
9. The political executive (2)
10. Electoral Systems: Legislatures
11. Electoral Systems: Presidents
12. Elections in Authoritarian States
13. Elections in New Democracies
14. Revision

Essential sources:

Rod Hague & Martin Harrop: Comparative Government and Politics, an Introduction, Palgrave, New York, 5th edition, 2001.

Robert E. Goodin (Editor) & Hans-Dieter Klingemann: A New Handbook of Political Sciences, Oxford University Press, 1st Published, 1998.

David Robertson: The Penguin Dictionary of Politics, London, 1993.

S. E. Finer: Comparative Government, Penguin Books, UK, 1970.

Course goal: is to provide students with the ability to make better understanding of political and electoral systems. Through studying different types of political and electoral systems, the course will provide a solid conceptual framework upon which politics can generally be analyzed. This course might be considered as an introduction to make sense of the political world around us through various lenses.

Purpose: the purpose of this course is to explain the most important issues and concepts of political and electoral systems. These concepts represent the foundations for the students of political sciences and other relevant departments. Thus, it is essential for students of political sciences and law to comprehend these concepts and issues.

Skills: this course will equip our students with some skills needed for understanding, explaining and analyzing the world of politics. Also, student will have the tools most needed to make better sense of the institutions, events and processes which exist in the contemporary world. As such, the student will be able to propose causal explanations, describe events and explain general trends and phenomena, with the aim of constructing a plausible image of the

world. In other words, the resulted skills from this course will broaden and deepen the student’s understanding of contemporary world politics.

الحكم الرشيد
النظام الديمقراطي والحكم الرشيد

م.د نجلاء مهدي بحر

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: تعريف الديمقراطية وصورها.
الاسبوع الثاني: مرتكزات النظام الديمقراطي/ مبدا الحكم الدستوري.
الاسبوع الثالث: مرتكزات النظام الديمقراطي/ مبدأ السيادة الشعبية وحكم الاغلبية.
الاسبوع الرابع: مرتكزات النظام الديمقراطي/ مبدأ الفصل بين السلطات.
الاسبوع الخامس: مرتكزات النظام الديمقراطي/ مبدأ التداول السلمي للسلطة.
الاسبوع السادس: مرتكزات النظام الديمقراطي/ الانتخابات الحرة النزيهة.
الاسبوع السابع: مرتكزات النظام الديمقراطي/ وجود احزاب سياسية.
الاسبوع الثامن: مرتكزات النظام الديمقراطي/ محاسبة الحكومة والمساءلة.
الاسبوع التاسع: مرتكزات النظام الديمقراطي/الصحافة الحرة وحرية التعبير و احترام وحماية حقوق الانسان.
الاسبوع العاشر: مفهوم الحكم الرشيد(التعريف والقواعد).
الاسبوع الحادي عشر: عناصر الحكم الرشيد/ مبدأ سيادة القانون.
الاسبوع الثاني عشر: عناصر الحكم الرشيد/مبدأ المشاركة في عملية صنع القرار
الاسبوع الثالث عشر: عناصر الحكم الرشيد/ مبادئ الشفافية والكفاءة والرؤية الاستراتيجية.
الاسبوع الرابع عشر: تحديات الحكم الرشيد.
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة عامة

المصادر

1.الحكم الرشيد / سامح فوزي.

2. مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد / المستشار محمد فهيم درويش.

3 الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة / محمد الطريقي.

4 .القانون الدستوري / النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق / د. عدنان عاجل عبيد.

عنوان المقرر العام (الحكم الرشيد /المعايير والمعوقات).

المصادر :

1.مدخل الى الحكم الرشيد /مجموعة مؤلفين.

2. معوقات الديمقراطية في العالم الثالث / د. عبد الجبار احمد عبدالله.

3.اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والحكم الرشيد.

4. مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام الدستوري في العراق / د. حميد حنون.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

تعتبر الديمقراطية أداة مهمة وحافزاً كبيراً للحكم الرشيد, بوصفها من القضايا الشاملة التي تشمل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية بالنسبة للجميع , من خلال اتاحتها للمواطن الحق في المشاركة بإدارة الشؤون العامة والقدرة على القضاء على الفساد وفرض قبول المسألة وابعاد القادة غير الفاعلين على فترات منتظمة, الامر الذي يشكل حافزاً لدى القادة السياسيين في احداث تحولات مرئية وشاملة لنواحي الحياة كافة اذا توفرت لديهم الرغبة في اعادة انتخابهم مرة اخرى.

قسم القانون

مرحلة الماجستير

القانون الخاص

القانون التجاري

الحسابات المصرفية الخاملة

أ.المتمرس.د.ابراهيم اسماعيل الربيعي

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: تعريف العمليات المصرفية الخاملة, خصائصها ,صورها
الاسبوع الثاني: الصور التي تعد فيها الحسابات المصرفية خامله
الاسبوع الثالث: تميز الحسابات الخاملة عن الحسابات المغلقة مؤقتا و المغلقة نهائيا و المجمدة
الاسبوع الرابع: اجراءات اعاده تشغيل الحسابات المصرفية الخاملة
الاسبوع الخامس: اجراءات البنك المصرفي لاعادة تشغيل الحسابات الخاملة
الاسبوع السادس: الاحكام القانونية المترتبة في حاله المطالبة بالحسابات الخاملة
الاسبوع السابع: اختبار الطلبة
الاسبوع الثامن: الاحكام القانونية المترتبة في حاله عدم المطالبة بالحسابات المصرفية الخاملة
الاسبوع التاسع: معنى مسؤوليه المصرف المدنية الناشئة عن الاخلال بتشغيل الحسابات المصرفية الخاملة
الاسبوع العاشر : اركان المسؤولية المدنية الناشئة على الاخلال بتشغيل الحسابات الخاملة(الخطأ و الضرر)
الاسبوع الحادي عشر: اركان المسؤولية (السبب)
الاسبوع الثاني عشر: اثار المسؤولية (ماهيه التعويض على الحسابات المصرفية الخاملة, شروط التحكيم بالتعويض)
الاسبوع الثالث عشر: اثار المسؤولية (طرق التعويض)
الاسبوع الرابع عشر: اثار المسؤولية (كيفيه تقدير التعويض عن الحسابات الخاملة)
الاسبوع الخامس عشر: اختبار الطلبة

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

تعتبر الودائع النقدية هي المصدر الرئيسي الممول للمصارف للقيام بالعمليات المصرفية لخدمه الاقتصاد الوطني من خلال استخدام هذه الودائع في القروض و بقيه الضمانات الائتمانية الاخرى و لكن هذه الودائع قد لا تجد لها السبيل للاستثمار و قد لا تفعل و تترك من قبل اصحابها للاسباب مختلفة مما يجعل هذه الودائع خامله بعيده عن القيام بوظيفتها المصرفية مما يجعل هذه الودائع ترحل الى البنك المركزي بعد مرور فتره زمنيه عليها مما يجعل البنك المركزي وضع اليد عليها لمصلحه اصحابها الشرعيين و قد يشغلها في الاعمال المصرفية مما يجعل منها ودائع تحقق فوائد معينه و عندما يظهر مالكيها الشرعيين يستطيعوا ان يطالبوا بها و استرجاعها بعد ان مرت فتره طويله من الزمن و هي خامله جامده , فان الغرض الرئيسي من هذا الموضوع هو التعريف عن مصير هذه الودائع الخاملة .

عنوان المقرر الخاص (الحسابات المصرفية الخاملة)

المصادر

1- د. ابرهيم سيد احمد ,مسؤوليه البنوك عن العمليات المصرفية فقها و قضاءا , القاهرة

2- د.احمد عوض يوسف , مسؤوليه البنك عن الخطأ في فتح الحساب الجاري و قفله في القانون التجاري المصري , 2007

3- د. الياس ناصيف , وديعه الصكوك و الاوراق المالية , و ايجار الخزائن , دار الحلبي الحقوقية 1993

4- د.جمال محمود عبد العزيز , مسؤوليه البنك في حاله الافلاس العميل ,دار النهضة العربية ,القاهرة 2005

5- د.خالد امين عبد ود. اسماعيل ابراهيم, اداره العمليات المصرفية (المحلية و الدولية),دار وائل للنشر و التوزيع , عمان 2011

6- د.زيد رمضان ,الاستثمار المالي ,دار وائل للنشر و التوزيع , عمان 2012

7- د.سامر بطرس , النقود و المصارف ,دار النشر و التوزيع , عمان 2019

8- د.عبد العزيز اللصاصمة , المسؤولية المدنية التقصيرية ,دار الثقافة للنشر و التوزيع ,عمان 2002

9- د.علي البارودي ,العقود و عمليات البنوك التجارية وفقا لاحكام قانون التجارة رقم 17 لسنه 1999, الاسكندرية 2001

10- د. فائق الشماع , الحساب الجاري ,دار الثقافة للنشر و التوزيع , عمان 2003

11- د.فائق الشماع , الايداع المصرفي , الايداع النقدي , دار الثقافة للنشر و التوزيع , عمان 2011

عنوان المقرر العام (الاوراق التجارية)

المصادر :

1- د.فائق الشماع و د.فوزي محمد سامي , الاوراق التجارية

النظرية العامة للمسؤولية عن الفعل الضار

دراسة معمقة في المسؤولية التقصيرية

ا.د عزيز كاظم جبر

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: : اولآ : معنى المسؤولية ثانيآ : تطور المسؤولية المدنية ثالثآ : انواع المسؤولية 1. المسؤولية التقصيرية 2. المسؤولية العقدية رابعآ : التمييز بين المسؤولين 1. الجمع بين المسؤوليين 2-الخيرة بين المسؤوليتين
الاسبوع الثاني: تطور المسؤولية التقصيرية : 1- في الشرائع القديمة 2- في القانون الروماني 3- في القانون الفرنسي القديم 4- في الشريعة الاسلامية 5- في القانون المدني الفرنسي النافذ 6- في القانون المدني العراقي
الاسبوع الثالث: / اركان المسؤولية التقصيرية المبحث الاول : الخطأ الفرع الاول : في معنى الخطأ وعناصره المطلب الاول : تعريف الخطأ

الاسبوع الرابع: عناصر الخطأ المقصد الاول : العنصر المادي (السلوك) المقصد الثاني : العنصر المعنوي (التمييز) المقصد الثالث : الخطأ السلبي (الامتناع)
الاسبوع الخامس: انواع الخطأ المطلب الاول : الخطأ العمدي (المقصود) المطلب الثاني : الخطأ غير المقصود (الاهمال ، الرعونه ،عدم التبصر) المطلب الثالث : الخطأ السلبي (الامتناع)
الاسبوع السادس: اولآ : الامتناع القائم بذاته ثانيآ : الامتناع الموافق لممارسة نشاط معين
الاسبوع السابع: : المبحث الثاني (الضرر) الفرع الاول : شروط الضرر القابل للتعويض المطلب الاول : ان يكون محققآ المقصد الاول : الضرر الحال والضرر المستقبل
الاسبوع الثامن: المقصد الثاني : الضرر الاحتمالي (المحتمل) المقصد الثالث : ان يكون شخصيآ
الاسبوع التاسع: المطلب الثاني : ان يكون مباشرآ المطلب الثالث : ان يكون شخصيا
الاسبوع العاشر: المطلب الرابع : ان يصيب حقآ او مصلحة مالية مشروعة للمتضرر المطلب الخامس : ان لايكون قد تم تعويضه سابقآ
الاسبوع الحادي عشر:

الفرع الثاني انواع الضرر المطلب الاول : الضرر المادي المقصد الاول : الاتلاف
الاسبوع الثاني عشر: المطلب الثاني : الضرر الجسماني (الجسدي) المقصد الأول: الإصابة غير المميتة البند الأول: الاضرار المادية أولا: مصارف العلاج ثانيا: العجز المؤقت
الاسبوع الثالث عشر: البند الثاني: الاضرار الأدبية اولا : الالام الجسدية ثانيا : الضرر الجمالي ثالثا: الحرمان من مباهج الحياة
الاسبوع الرابع عشر: رابعا: الالام الأدبية خامسا: ضرر الصبا سادسا: ضرر تقصير حياة المصاب
الاسبوع الخامس عشر: الإصابة المميتة البند الأول: الضرر الذي يلحق المتوفي وينتقل الحق في تعويضه الى الورثة الأول: الضرر المادي ثانيا: الضرر الادربي

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

تعد المسؤولية المدينة عموما انعكاسا صادقا لقيم المجتمع , وترجمة انوع فلسفته في شتى مجتالات الحياة. لذا كانت وما زالت محط اهتمام الباحثين في مجال القانون الذين كان لهم القدح المعلى في تطوير قواعدها وإرساء احكامها حتى وصلت الى ما وصلت اليه . فلم تعد كما كانت في العصور الغابرة مجرد وسيلة للانتقام من الفاعل ,لا يحدها

حد ولا يضبطها ضابط . بل أضحت أداة لجبر الضرر وفق معايير قانونية تمنع تحويلها الى عقوبة في جانب محدث الضرر او كسبا دون سبب في جانب المتضرر. ولذا يأتي هذا الموضوع ليلقي الضوء على رحلة تلك المسؤولية عبر التاريخ وكيف وصلت الى ما هي عليه في وقتنا الراهن . وماذا يجب ان تكون عليه في المستقبل لكي يامن كل شخص على ماله ودمه وعرضه وان يتعايش مع غيره وفق مبدا لا ضرر ولا ضرار . املين ان نوفق في ذلك متوكلين على الله العزيز القدير

عنوان المقرر الخاص (النظرية العامة للمسؤولية عن الفعل الضار . دراسة معمقة في المسؤولية التقصيرية)

<u>المصادر</u>

1. د إبراهيم الدسوقي أبوالليل . المسؤولية المدنية بين التقييد والاطلاق , دار النهضة العربية,1980.
2. د. حسن عكوش . المسؤولية العقدية والتقصيرية في القانون المدني الجديد ,ط2,دار الفكر الحديث للطبع والنشر، 1970.
3. د. حسن عامر وعبد الرحيم عامر. المسؤولية المدنية العقدية والتقصيرية ط2,دار المعارف ، 1979.
4. د.سعدون العامري . تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية ,منشورات مركز البحوث القانونية, وزارة العدل , بغداد ، 1981.
5. د سليمان مرقس . الوافي في شرح القانون المدني , المجلد الثاني ,في الفعل الضار والمسؤولية المدنية , القسم الأول, في الاحكام العامة , ط5, 1988.
6. د عبد الرزاق السنهوري, الوسيط في شرح القانون المدني ج1,1952.
7. د عاطف النقيب ,النظرية العامة للمسؤولية عن الفعل الشخصي, منشورات عويدات, بيروت باريس,ط1, 1983.
8. د عبد المجيد الحكيم , الموجز في شرح القانون المدني ,ج1, مصادر الالتزام ,ط5, مطبعة نديم , بغداد ,1977.
9. د عزيز كاظم جبر الخفاجي , الضرر المرتد وتعويض ه في المسؤولية التقصيرية, دراسة مقارنة, مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان , الأردن ط1, 1998.

(مدخل لدراسة القانون An Introduction to the law)

أ. د. خالد خضير

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: What is law?
الاسبوع الثاني: Historical Development of Private Law
الاسبوع الثالث: Private Law in Western Europe
الاسبوع الرابع: Private Law in England
الاسبوع الخامس: Major Legal Systems today
الاسبوع السادس: The Legal System
الاسبوع السابع: The Sources of Law
الاسبوع الثامن: The Sources of Law
الاسبوع التاسع: The Sources of Law
الاسبوع العاشر: Important Concepts: Legal Subjects: Natural Persons - Legal Persons
الاسبوع الحادي عشر: Human Rights (Civil Rights, Constitutional or Fundamental Freedoms)
الاسبوع الثاني عشرProcedural Law
الاسبوع الثالث عشر: Contracts
الاسبوع الرابع عشر: Torts
الاسبوع الخامس عشر: Property Law

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

ان دراسة مدخل القانون باللغة الانجليزية لطلبة الماجستير قسم القانون الخاص يعد احد المواضيع المهمة على مستوى دراسة الماجستير في القانون الخاص ؛ كون مثل هذه الدراسات توفر قاعدة اولية اساسية لدارس القانون تمكنه من الانطلاق لفضاءات اوسع في المستقبل للتعرف على المفاهيم والنظريات التي طرحت بشأن المسائل العديدة والمتنوعة في نطاق هذا الحقل من العلوم القانونية.

عنوان المقرر الخاص (مدخل لدراسة القانون An Introduction to the law)

<u>المصادر</u>

Basic Concepts of Law : Introduction to Law.1 متاح على الانترنت على الرابط الاتي:

http://kretschmer.cc › pdf › introduction

.2 INTRODUCTION TO LAW AND THE LEGAL SYSTEM متاح على الانترنت على الرابط الاتي: http://www.cfpscourseweb.com › content › Chapt.

عنوان المقرر العام :
(مصادر القانون المدني العراقي The sources of Iraqi Civil Law)
المصادر :

1- IRAQI CIVIL LAW: ITS SOURCES, SUBSTANCE, AND SUNDERING, BY: DAN E. STIGALL

Iraq Civil Code - Resource Equity متاح على الانترنت على الرابط الاتي:

https://resourceequity.org › record › 750-iraq-civil-code

عنوان المقرر المقرر العام: مصادر الالتزام + احكام الالتزام

مصادر المقرر العام:

1_ ا.د عبد الرزاق السنهوري . الوسيط,ج1, مصادر الالتزام.
2_د. عبد المجيد الحكيم, مصادر الالتزام . بغداد. 1977.
3_د غني حسون طه . مصادرالالتزام.

ابحاث معمقة في القانون الدولي الخاص
القواعد الآمرة في اطار العقد الدولي

ا.د.م صالح مهدي كحيط

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: : تأصيل مفاهيمي لماهية القواعد الامرة
الاسبوع الثاني: معايير تعيين القواعد الامرة عن غيرها
الاسبوع الثالث: انواع القواعد الامرة من جهة الانتماء الى النظام القانوني
الاسبوع الرابع: انواع القواعد الامرة من حيث المصلحة المطلوب حمايتها
الاسبوع الخامس: انواع القواعد الامرة وفقا للائحة روما2.
الاسبوع السادس: صلة القانون العام بالقواعد الامرة الدولية
الاسبوع السابع: : موقف القانون الدولي الخاص من القانون العام
الاسبوع الثامن: منهجية القواعد الامرة في حل التنازع واختلافها عن قواعد الاسناد
الاسبوع التاسع: مبررات تطبيق القواعد الامرة
الاسبوع العاشر: تطبيق القواعد الامرة المنتمية للنظام القانوني لقاضي النزاع
الاسبوع الحادي عشر: تطبيق القواعد الامرة المنتمية لقانون العقد
الاسبوع الثاني عشر: تطبيق القواعد الامرة المنتمية الى قانون دولة اجنبية عن النزاع (دولة ثالثة).
الاسبوع الثالث عشر: تصور تنازع القواعد الامرة
الاسبوع الرابع عشر: دور تطبيق القواعد الامرة في دولية العقد
الاسبوع الخامس عشر: اثر القواعد الامرة في تجزئة العقد

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

أهمية الموضوع: تشهد حركة الزمن تحولات قانونية كبيرة تنعكس بظلالها على نوع النظام الحاكم للمنظومة التشريعية، والقواعد الامرة هي استحقاق لبعض الانظمة نتيجة محطة زمنية خاصة، تشرف من خلالها الدولة على ادارة العلاقات سواء على المستوى المحلي أم على مستوى العلاقات الخاصة الدولية، تمتاز هذه القواعد بخصوصيات تختلف فيها عن غيرها ولها تطبيقات متنوعة، واثار على مستوى التطبيق، ما دعانا

لاختيارها كعينة للدراسة والتحليل في هذه المرحلة الدراسية المهمة، لنلقي الضوء على هذا النوع من المناهج المعتمدة في حل تنازع القوانين.

عنوان المقرر الخاص (القواعد الآمرة في اطار العقد الدولي)

<u>المصادر</u>

1. 1 د. أحمد عشوش، تنازع مناهج تنازع القوانين، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1989.
2. د. صلاح محمد المقدم، تنازع القوانين في سندات الشحن ومشارطات ايجار السفينة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
3. د. عبد الله عبد الجليل الحديثي، النظرية العامة في القواعد الامرة في القانون الدولي، ط1، بغداد، 1986.
4. د. عبد الله فاضل حامد، القواعد الامرة وتطبيقاتها على العقد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2019

عنوان المقرر العام (القانون الدولي الخاص)

<u>المصادر :</u>

1د. عبد الرسول عبد الرضا الاسدي ، القانون الدولي الخاص ؛ مكتبة السنهوري 2019

قانون الأحوال الشخصية
توقيت الموت, وآثاره الشرعية والقانونية

أ.م.د.عبد الرزاق أحمد الشيبان.

الاسبوع الأول: تعريف الموت في اللغة والشريعة والقانون, وعلاماته.
الاسبوع الثاني: الموت الدماغي, وماهيته, واكتشافه من قبل الأطباء.
الاسبوع الثالث: الفروق الطبية والقانونية والشرعية بين الميت حقيقة والميت دماغياً.
الاسبوع الرابع: معيار الموت: موت جذع الدماغ, والموقف الفقهي والقانوني.
الاسبوع الخامس: معيار الموت: موت كامل الأعضاء وتوقف التنفس والموقف الفقهي والقانوني.
الاسبوع السادس: معيار الموت إما موت كامل الأعضاء أو موت جذع الدماغ.
الاسبوع السابع: تقويم منتصف الفصل
الاسبوع الثامن: الآثار القانونية المترتبة على واقعة الموت.
الاسبوع التاسع: حكم الأجل في الدين المترتب في ذمة الميت دماغياً.
الاسبوع العاشر: تأثير الموت الدماغي على الأهلية.
الاسبوع الحادي عشر: واقعة الموت وآثرها على العلاقة الزوجية.
الاسبوع الثاني عشر: الحكم الشرعي والقانوني لنقل الأعضاء البشرية من الميت دماغياً.
الاسبوع الثالث عشر: الحكم الشرعي والقانوني لإنهاء تنفس الميت دماغياً وإيقاف دقات القلب بإزالة أجهزة الإنعاش.
الاسبوع الرابع عشر: أحكام حالات الهلاك التي تعد بمثابة واقعة الموت.
الاسبوع الخامس عشر: تقييم نهاية الفصل

<u>عنوان المقرر الخاص</u>: توقيت الموت, وآثاره الشرعية والقانونية

المصادر الرئيسة:

1. أبو القاسم الخوئي, وتعليق الشيخ التبريزي, صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات, دار المحجبة البيضاء ودار الرسول الأكرم.

2. أبو القسم نجم الدين جعفر بن حسن الحلي (المحقق الحلي), المختصر النافع في فقه الإمامية, الطبعة الثالثة, دار الأضواء, بيروت, 1985م.
3. أبو القسم نجم الدين جعفر بن حسن الحلي (المحقق الحلي), شرائع الإسلام, الجزء الثالث.
4. مجلة مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي.
5. سعد عبد الوهاب عيسى الحيالي, موانع الميراث, المكتب الجامعي الحديث, 2016م.
6. علي الخامنئي, أجوبة الاستفتاءات, الجزء الثاني, مؤسسة آل البيت, بيروت, 1999م.
7. مالك بن أنس, الموطأ.
8. محمد إسحاق الفياض, المسائل الطبية, بدون سنة نشر.
9. محمد حسين فضل الله, فقه الحياة, مؤسسة العارف للمطبوعات, بيروت.

<u>عنوان المقرر العام</u>: الزواج والطلاق في ضوء قانون الأحوال الشخصية العراقي.

1. محمد بحر العلوم, أضواء على قانون الأحوال الشخصية العراقي.
2. محمد حسن كشكول, شرح قانون الأحوال الشخصية.
3. أحمد الكبيسي, شرح قانون الأحوال الشخصية.
4. السيد السيستاني, منهاج الصالحين, ج2.
5. عبد الوهاب خلاف, أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية.

بيان أهمية اختيار الموضوع:

لتحديد اللحظة التي يعد الإنسان بها ميتاً أهمية من الناحية الشرعية والقانونية والطبية, ففقهاء الشريعة والقانون يرتبون على وفاة الشخص آثار عديدة, أهمها توزيع التركة, وعدة الزوجة, وحلول آجال الديون, وانتهاء بعض الالتزامات العقدية, وكذلك أهل الطب والاختصاص فعندما يتعاملون مع أجساد المرضى فإن لها حرمة الأحياء في حياتها, أما بعد وفاة المريض فسيكون جسده جثة, فمتى يتحول جسد الإنسان إلى جثة, فهذه نقطة مهمة بالنسبة لهم, من حيث أنه من الممكن

الاستفادة من أعضائه وانتزاعها وزرعها في جسم إنسان آخر حي, أو الاحتفاظ بها لمواجهة حالات طبية طارئة, أما الإنسان الحي فلجسده حرمة خاصة, وكذلك بيان مدى المسؤولية القانونية والشرعية المترتبة على ذوي المريض أو الطبيب, فيما إذا تم فصل الأجهزة التي يبقى بفضلها المريض يعيش بعض الساعات أو الأيام.

قسم القانون

مرحلة الماجستير

القانون العام

القانون الدولي العام
مقدمة لدراسة القانون الدولي الانساني

ا.د عباس عبود عباس

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: تعريف القانون الدولي الانساني
الاسبوع الثاني: موقعه في اطار القانون الدولي العام
الاسبوع الثالث: القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان ودور النطاق الزماني
الاسبوع الرابع: القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان ودور النطاق الزماني
الاسبوع الخامس القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان ودور النطاق الزماني
الاسبوع السادس: النطاق المادي للقانون الدولي الانساني
الاسبوع السابع: القانون الدولي الانساني وبعض فروع القانون الدولي
الاسبوع الثامن: القانون الدولي الانساني وبعض فروع القانون الدولي
الاسبوع التاسع: القانون الدولي الانساني وبعض فروع القانون الدولي
الاسبوع العاشر: القانون الدولي الانساني والقانون الدولي الاسلامي
الاسبوع الحادي عشر: مبادئ القانون الدولي الانساني
الاسبوع الثاني عشر: مبادئ القانون الدولي الانساني
الاسبوع الثالث عشر: مبادئ القانون الدولي الانساني
الاسبوع الرابع عشر: مراجعة وأبحاث ومناقشات
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة وأبحاث ومناقشات

عنوان المقرر الخاص (مقدمة لدراسة القانون الدولي الانساني)

يمكن الرجوع بشكل أساس الى المصادر الآتية للتعمق في جوانب البرنامج الدراسي.

1 – د. سعيد سالم جويلي:"المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني "، دار النهضة العربية، القاهرة 2001 -2002.

2 – د.عبد علي سوادي:" مبادئ القانون الدولي الإنساني "مركز حمورابي، كربلاء 2005 .

3 – المصادر المشار اليها خلال البحث

عنوان المقرر العام (القانون الدولي العام)

كتاب المرحوم د. عصام العطية: "القانون الدولي العام " ، واي كتاب حديث بالعنوان المذكور، وما يشير اليه البحث من مصادر عامة .

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

يزداد الاهتمام بدراسة "القانون الدولي الإنساني "وتزداد المصادر المؤلفة في هذا الشأن ، ولعل هذا بالذات هو الذي يجعل الدارس لهذا الموضوع بحاجة الى مادة مركزة تطرح الجوانب الرئيسة لهذا الفرع القانوني الذي يزداد أهمية مع الزمن وهذا ما حاولناه في هذا البرنامج الدراسي فعرضنا بشكل مركز الخطوط الرئيسة للقانون الدولي الإنساني مع تمييزه عن فروع القانون الاخرى.

القانون الدولي العام

الهجمات السيبرانية بين قواعد السلوك وقواعد الاثبات على صعيد القانونين الدولي الانساني والجنائي الدولي

ا.د احمد عبيس نعمه

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: قواعد السلوك في ضوء القانون الدولي الانساني
الاسبوع الثاني: مفهوم الهجمات السيرانية لغة و اصطلاحا.
الاسبوع الثالث: نشأة الهجمات السيرانية
الاسبوع الرابع: نماذج الهجمات السيبرانية.
الاسبوع الخامس: الهجمات السيبرانية في ضوء القانون الدولي العام.
الاسبوع السادس: التكييف القانوني للهجمات السيبرانية
الاسبوع السابع: الهجمات السيبرانية في ضوء نظرية الحرب (Jus ad Bellum)
الاسبوع الثامن: الهجمات السيبرانية في ضوء نظرية سلوكيات الحرب (Jus in bello)
الاسبوع التاسع: القواعد العرفية والمدونة الدولية المنطبقة على الهجمات السيبرانية
الاسبوع العاشر: البروتوكولان الاضافيان لعام 1977 (قاعدة التخصيص)
الاسبوع الحادي عشر: آثار الهجمات السيبرانية (المباشرة وغير المباشرة)
الاسبوع الثاني عشر: الهجمات السيبرانية ضد الأعيان المدنية
الاسبوع الثالث عشر: الهجمات السيبرانية ضد المنشاءات التي تحوي قوى خطرة
الاسبوع الرابع عشر: الهجمات السيبرانية ضد القطاع الصحي
الاسبوع الخامس عشر: المسؤولية الدولية والجنائية الفردية و قواعد الاثبات

عنوان المقرر الخاص (الهجمات السيبرانية بين قواعد السلوك وقواعد الاثبات على صعيد القانونين الدولي الانساني والجنائي الدولي)

المصادر

1. دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحروب السيبرانية، حلف شمال الاطلسي، 2013.

2. الهجمات السيبرانية : دراسة قانونية تحليلية بشان تحديات تنظيمها المعاصر، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الاولى ، 2018.
3. المسؤولية الناشئة عن استخدام وسائل القتال الفتاكة في نشر الأوبئة(الهجمات السيبرانية في مقابل جائحة كورونا أنموذجا)، بحث منشور في مجلة كلية القانون، الجامعة المستنصرية، 2021.

عنوان المقرر العام (قواعد سلوك القتال في ضوء القانون الدولي الانساني)

أ.د احمد عبيس الفتلاوي، القانون الدولي الانساني ، نشورات زين الحقوقية، بيروت ، الطبعة الاولى ، 2019.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته :

من اهم الاسباب التي دفعت لاختيار هذا الموضوع، هو الحاجة الملحة لإعداد وتأهيل مختصين في الجانب القانوني الدولي في ضوء تنامي استخدام الهجمات السيبرانية على الصعيد الدولي سواء في حالة السلم أم الحرب ، ومن ثم تحليل قواعد القانون الدولي الانساني وبالذات المتصلة بقواعد سلوك القتال، فضلا عن المسؤولية الدولية والمسؤولية الجنائية الفردية الناشئة عن الانتهاكات الجسيمة التي يتوقع حدوثها في اثناء اللجوء إلى الهجمات السيبرانية، وبعبارة اخرى الجواب على السؤال المركزي: هل لا زالت قواعد القانون الدولي الانساني الحالية قادرة على تنظيم اللجوء إلى الهجمات السيبرانية ؟ وإذا كانت كذلك فلم لا تزال الدول تشكو من وقوع الكثير من الهجمات دون ان تتحرك المسؤولية ؟ومن ثم تأتي اهمية اختيار عنوان المقرر في تركيز الدراسات القانونية المعاصرة على بيان مفهوم الهجمات السيبرانية ، والقانون الواجب التطبيق وفقا لقواعد القانون الدولي الانساني الحالية.

القانون الاداري

سلطة الادارة في تحقيق الامن الغذائي

الاستاذ الدكتور صعب ناجي عبود

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: التعريف بالامن الغذائي
الاسبوع الثاني: ذاتية الامن الغذائي
الاسبوع الثالث:الاساس القانوني للامن الغذائي
الاسبوع الرابع:عناصر الامن الغذائي
الاسبوع الخامس: تحديات الامن الغذائي
الاسبوع السادس: اثار الامن الغذائي
الاسبوع السابع: علاقة الامن الغذائي بالقطاعات الاخرى
الاسبوع الثامن: وسائل وسبل لتحقيق الامن الغذائي
الاسبوع التاسع:مؤشرات الامن الغذائي
الاسبوع العاشر: مقومات الامن الغذائي
الاسبوع الحادي عشر: اسباب انعدام الامن الغذائي
الاسبوع الثاني عشر:دور الجهود الدولية في تحقيق الامن الغذائي
الاسبوع الثالث عشر:دور الجهود الوطنية لتحقيق الامن الغذائي
الاسبوع الرابع عشر:العلاقة بين الامن الغذائي والانواع الاخرى للامن
الاسبوع الخامس عشر: الرقابة على سلطة الادارة في تحقيق الامن الغذائي

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

يعد الامن الغذائي من الادوات المهمة لاستقرار الشعوب وديمومتها واستقرارها ولذلك يجب على الادارة ان تتخذ الخطوات الجادة للحفاظ على الامن الغذائي اذ بدون هذة الخطوات لايمكن تعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

عنوان المقرر الخاص (سلطة الادارة في تحقيق الامن الغذائي)

المصادر

1 الامن الغذائي للوطن العربي د. محمد السيد عبد السلام

2 الامن الغذائي في منظور الاقتصاد الاسلامي د. ايوب محمد جاسم

3 الامن الغذائي –ابعاده ومحدداته وسبل تحقيقة د. صالح الامين الارباح

4 .....

5 .....

6 .....

7 .....

عنوان المقرر العام (المبادئ العامة في القانون الاداري)

المصادر :

1-الوسيط في القانون الاداري ا.د ماهر صالح علاوي الجبوري

2-الموسوعة في القانون الاداري / ا.د مازن ليلو راضي

3-المبادئ العامة في القانون / د. عصام البزرنجي واخرون

.....

4-.....

5-.....

ابحاث معمقة في القانون الدستوري
تأملات في حياد قضاة المحكمة الاتحادية العليا

أ.د. علي سعد عمران القيسي

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: فلسفات دستورية (فلسفة الدستور , فلسفة القضاء الدستوري)
الاسبوع الثاني: مفهوم حياد قاضي المحكمة الاتحادية العليا وتطوره التاريخي
الاسبوع الثالث: أساس حياد قاضي المحكمة الاتحادية العليا
الاسبوع الرابع: الجمع بين المركز السلبي والايجابي لقاضي المحكمة الاتحادية العليا
الاسبوع الخامس: عدم القضاء بالعلم الشخصي وضرورة تسبيب الأحكام
الاسبوع السادس: عدم سبق إصدار رأي في موضوع الدعوى
الاسبوع السابع: عدم الاشتراك في هيئة قضائية واحدة مع الأقارب والأصهار
الاسبوع الثامن: تعيين قاضي المحكمة الاتحادية العليا ومدة ولايته
الاسبوع التاسع: انضباط قاضي المحكمة الاتحادية العليا وضماناته
الاسبوع العاشر: الاستقلال الشخصي كضمانة لحياد قاضي المحكمة الاتحادية العليا
الاسبوع الحادي عشر: الاستقلال الوظيفي كضمانة لحياد قاضي المحكمة الاتحادية العليا
الاسبوع الثاني عشر: اثر تشكيلة المحكمة على حياد قضاتها
الاسبوع الثالث عشر: الحصانة القضائية لقاضي المحكمة الاتحادية العليا (المفهوم والمقتضيات)
الاسبوع الرابع عشر: اشكاليات عملية لحياد القضاة المحكمة الاتحادية العليا
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة الموضوع وتقديم النتائج والتوصيات

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

يعد القضاء الدستوري قضاءً ذا طابعٍ خاص وذلك لاختلاف طبيعة الموضوعات التي ينظر إليها - مقارنة مع القضاء العادي والقضاء الإداري- وهذا بدوره ينعكس على طريقة تنظيمه، فإذا كان الدستور هو من يُوجِد وينظم عمل السلطات في الدولة ويحدد اختصاص كلا منها وعلاقة كل سلطة بالأخرى فهنا يجب على هذه السلطات أن تلتزم

بالدستور وأن لا تخرقه وأن تلتزم بالمبادئ التي نص عليها، وإذ إن إعمال مبدأ سمو الدستور لا يتحقق من تلقاء نفسه أو باعتقاد أنَّ السلطات الثلاث في الدولة سوف تلتزم به ولا تتعداه، فهذا وهم ومجافاة للواقع المليء بالتطبيقات المخالفة للدستور، إذاً يجب إيجاد جهة مختصة وخبيرة في هذا المجال لكي تتولى الرقابة على أعمال تلك السلطات، وتتولى حماية الحقوق والحريات، واحترام مبدأ المشروعية، وكذلك تفسير ما اختلف عليه من نصوص الدستور، فهذه الجهة القضائية حتى تكون فاعلة ومؤثرة ومستقلة يجب إحاطتها بمجموعة من الضمانات التي تجعل منها جهة مستقلة ومحايدة، ومحور هذه الجهة هو القاضي الدستوري الذي يعدُّ الركيزة الأساسية في هكذا قضاء، ومن أهم صفات القاضي الدستوري هي الحيادية التي تسمح للقاضي الدستوري أن يمارس إجراءاته في الدعوى الدستورية ويضع حكمه فيها بغض النظر عن أطراف الخصومة ومركزهم القانوني أو الشخصي، فمبدأ الحياد من المبادئ المهمة في العمل القضائي ومبدأ مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ استقلال القضاء فإذا كان مبدأ استقلال القضاء كفل حماية القضاء من التأثير الخارجي كتأثير سلطات الدولة الأخرى، فالحياد يعدُّ عنصراً مكمّلاً لاستقلاله، فالقيمة الموضوعية للقانون تتوقف على تطبيقه المحايد.

مصادر المقرر الخاص

21. د. أبو بلال عبد الله الحامد، المعايير الدولية لاستقلال القضاء في بوتقة الشريعة الإسلامية ، ط1 ، دار العلوم العربية، بيروت , 2004.
22. د. أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2000.
23. د. أحمد فتحي سرور، الشرعية والإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
24. أحمد قاسم علي شرهان السوداني، التزام الموظف بالحياد السياسي بين النص والممارسة، دراسة مقارنة، ط1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2019.
25. د. جابر فهمي عمران، استقلال القضاء، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

26. د. عصمت عبد الله الشيخ، مدى استقلال القضاء الدستوري في شان الرقابة على دستورية التشريعات، بالتركيز على النظامين المصري والكويتي، دار النهضة العربية، القاهرة، 3003.
27. د. علي سعد عمران، دور المحكمة الاتحادية العليا في مكافحة الفساد، بحث في كتاب آليات مكافحة الفساد في العراق، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، 2018.
28. د. علي سعد عمران, علي موسى عاجل, حياد القاضي الدستوري, البيت القانوني, 2021.
29. د. فاخر صابر باير مخموري، استقلال القضاء بين الشريعة والقانون، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مطابع شتات، مصر، 2012.
30. د. فارس علي عمر الجرجري ، مبدأ حياد القاضي المدني، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مطابع شتات، مصر، 2012 .
31. د. كامل عبده نور، مبدأ حياد القاضي الجنائي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.

عنوان المقرر العام (نظريتي الدولة والدستور+ دساتير العراق للأعوام 1925-2005)

<u>مصادر المقرر العام</u>

3. د. حميد حنون خالد, مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق , بغداد , مكتبة السنهوري , 2012 .
4. د. رعد ناجي الجدة, التطورات الدستورية في العراق , بغداد , بيت الحكمة , 2004.
5. د. رمزي طه الشاعر , النظرية العامة للقانون الدستوري , ط5 , القاهرة , دار النهضة العربية , 2005.
6. د. ساجد محمد الزاملي , مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق , القادسية , دار نيبور للطباعة والنشر , 2014.

ابحاث معمقة في القانون الدستوري
الموقف الدستوري من التفويض التشريعي في العراق وبعض النظم الدستورية

ا.د علي سعد عمران القيسي

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول : افكار دستورية اولية (الدستور , النظام الدستوري)
الاسبوع الثاني : تعريف التفويض التشريعي
الاسبوع الثالث : مسوغات التفويض التشريعي
الاسبوع الرابع : شروط التفويض التشريعي
الاسبوع الخامس: الطبيعة القانونية لقرارات التفويض التشريعي
الاسبوع السادس: تمييز التفويض التشريعي (التفويض التشريعي و التفويض الاداري)
الاسبوع السابع : الاتجاهات الدستورية العربية و الاجنبية في تنظيم التفويض التشريعي
الاسبوع الثامن: : الاتجاهات الدستورية في تنظيم التفويض التشريعي في العراق
الاسبوع التاسع: الرقابة السياسية على التفويض التشريعي
الاسبوع العاشر: الرقابة القضائية على التفويض التشريعي
الاسبوع الحادي عشر: موقف القضاء الدستوري العراقي من التفويض التشريعي
الاسبوع الثاني عشر: رؤية دستورية في ضرورة التفويض التشريعي في دستور 2005
الاسبوع الثالث عشر: مراجعة الموضع وعرض نتائجه
الاسبوع الرابع عشر: اختبار

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

من المعروف ان السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان هي صاحبة الاختصاص الاصيل بتشريع القوانين في نطاق الدولة بغض النظر عن شكلها سواء اكانت دولة بسيطة في تركيبتها الدستورية ام كانت مركبة (دولة اتحادية) غير ان المشرع الدستوري قد يمنح السلطة التنفيذية صلاحية التشريع في بعض المسائل والاحوال و الظروف التي يرى

ضرورة ان تنظمها السلطة التنفيذية وذلك لأسباب ومسوغات يختص بتقديرها هذا المشرع وهو ما سارت عليه مجموعة من الدول العربية و الأجنبية وان كان للمشرع الدستوري العراقي رأيٍ في ذلك وهو ما دعانا الى بحث هذا الموضوع في ظل التنظيمات الدستورية المذكورة .

عنوان المقرر الخاص (الاتجاهات الدستورية في التفويض التشريعي في العراق وبعض النظم الدستورية)

المصادر

1 - د. أحمد سلامة بدر: الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام البرلماني، القاهرة، دار النهضة العربية،

2 - د. عبد العظيم عبد السلام: الدور التشريعي لرئيس الدولة في النظام المختلط، القاهرة، دار النهضة العربية، 2004

3 - د. سامي جمال الدين: لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1982

4- د علي سعد عمران : ظاهرة تقوية مركز رئيس الدولة في بعض النظم الدستورية , الاسكندرية دار الوفاء القانونية , 2016

5 - د علي سعد عمران التفويض التشريعي لحكومة العبادي والغاء وتعديل القانون , بحث منشور على الموقع الاكتروني :

https://annabaa.org/arabic/studies/4020

6- د. ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري،ط1، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2005

5 7 - د. يسرى محمد العصار: نظرية الضرورة في القانون الدستوري والتشريع الحكومي في فترات إيقاف الحياة النيابية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1995

عنوان المقرر العام (نظرية الدولة والدستور + دساتير العراق للأعوام 1925-2005))

المصادر :

1-د حميد د حنون خالد , مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق , بغداد المكتبة القانونية ,2012 .

2- د رعد ناجي الجدة : التطورات الدستورية في العراق , بغداد , بيت الحكمة , 2004

3-د رمزي طه الشاعر : النظرية العامة للقانون الدستوري ,ط 5 القاهرة دار النهضة العربية .2005

4 د ساجد محمد الزاملي : مبادئ القانون الدستوري و النظام الدستوري في العراق , القادسية دار نيبور للطباعة والنشر 2014

القانون الجنائي

الدفاع الشرعي في الجريمة الدولية - دراسة مقارنة

ا.د.م علي عادل اسماعيل

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: : مفهوم الجريمة الدولية واساسها القانوني
الاسبوع الثاني: انواع الجرائم الدولية
الاسبوع الثالث: مفهوم الدفاع الشرعي واساسه الفلسفي
الاسبوع الرابع: الاساس القانوني لمبدا الدفاع الشرعي في القانون الدولي
الاسبوع الخامس: الطبيعة القانونية لمبدا للدفاع الشرعي .
الاسبوع السادس: ذاتية مبدا الدفاع الشرعي في القانون الدولي والجريمة الدولية
الاسبوع السابع: : شروط تطبيق مبدا الدفاع الشرعي في القانون الدولي
الاسبوع الثامن: مبدا الضرورة في اللجوء للدفاع الشرعي في القانون الدولي
الاسبوع التاسع: مبدا التناسب في الدفاع الشرعي في القانون الدولي
الاسبوع العاشر: صور مبدا التناسب في القانون الدولي
الاسبوع الحادي عشر تطبيقات مبدا التناسب والضرورة في القانون الدولي
الاسبوع الثاني عشر: القواعد الدولية القائمة على مبداي التناسب والضرورة
الاسبوع الثالث عشر: قيام المسؤولية الدولية عن خرق قاعدتي التناسب
الاسبوع الرابع عشر: الدفاع الشرعي في القانون الوطني مدى التباين في الاحكام
الاسبوع الخامس عشر: الخاتمة والاستنتاجات

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

أهمية الموضوع: اصبح الدفاع الشرعي من اهم المبادي في القانون الدولي خصوصا وان الجرائم الدولية قد تعددت وتنوعت وصيرورة اثار الحروب تمتد لخارج ساحاتها بل تغيرت مفاهيم الساحات للامتداد للمدنيين واضحت محلا للاهتمام والعناية للمشرع الدولي لذلك من همنا جاءت اهمية دراسة هذا الموضوع وخطورته

عنوان المقرر الخاص (الدفاع الشرعي في الجريمة الدولية - دراسة مقارنة)

المصادر

1. 1د. احمد ابو الوفا النظرية العامة للقانون الدولي الانساني ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2019
2. سامح جابر البلتاجي ،حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة ،دار النهضة العربية ،2005
3. . عبد الله سليمان ،المقدمات الاساسية في القانون الدولي الجنائي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر
4. محمد حنفي محمود ،جرائم الحرب امام القضاء الجنائي الدولي ،دار النهضة العربية القاهرة ،2006

عنوان المقرر العام (شرح قانون العقوبات بقسمه العام +متن قانون العقوبات العراقي النافذ

المصادر :

1د. علي حسين الخلف ود سلطان الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات ،المكتبة القانونية بغداد 2009

القانون الجنائي

السياسة التشريعية الوقائية للمشرع الجزائي (قانون الخدرات والمؤثرات العقلية –انموذجا)

ا.د.م علي عادل اسماعيل

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: : مفهوم السياسة التشريعية الوقائية للمشرع الجزائي
الاسبوع الثاني: ذاتية السياسة الوقائية للمشرع الجزائي
الاسبوع الثالث: معايير تحديد السياسة الوقائية
الاسبوع الرابع: الاساس القانوني للسياسة الجنائية الوقائية في التشريعات
الاسبوع الخامس: .مبررات وضع سياسة وقائية في التشريعات الجزائية
الاسبوع السادس: مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية وانواعها
الاسبوع السابع: : مفهوم التجريم في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية
الاسبوع الثامن: الاساس الفلسفي للتجريم الوقائي في قانون المخدرات والمؤثرات
الاسبوع التاسع: المصلحة المحمية في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية
الاسبوع العاشر: التجريم الوقائي في افعال الاستيراد والتصدير للمخدرات
الاسبوع الحادي عشر التنظيم القانوني لتجارة الادوية وحركة المواد الاولية الطبية
الاسبوع الثاني عشر: التجريم الوقائي في زراعة وترويج وتصنيع المواد المخدرة
الاسبوع الثالث عشر: التعامل القانوني الجنائي مع المؤثرات العقلية في قانون
الاسبوع الرابع عشر: المخدرات الرقمية
الاسبوع الخامس عشر: الاجهزة المختصة بتنفيذ السياسة الوقائية من المخدرات

عنوان المقرر الخاص السياسة التشريعية الوقائية للمشرع الجزائي (قانون الخدرات والمؤثرات العقلية –انموذجا)

<u>المصادر</u>

1. 1د. فائزة يونس، السياسة الجنائية في جرائم المخدرات ، دار النهضة العربية ، الاسكندرية، 2001.

2. د. محمد علي عبد الرضا عفلوك ، التجريم الوقائي بين النظرية والتطبيق ، السفينة، دار السنهوري ، بيروت، 2020.
3. د. سمير عبد الغني ، مبادى مكافحة المخدرات ، ط1دار الكتب القانونية ، القاهرة، 2009.
4. د. منذر كامل عبد اللطيف ، السياسة الجنائية في قانون العقوبات ، مطبعة الاديب العراقي بغداد، 1979

عنوان المقرر العام (شرح قانون العقوبات بقسمه العام +متن قانون العقوبات العراقي النافذ +متن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي النافذ)

المصادر :

1د. علي حسين الخلف ود سلطان الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات ،المكتبة القانونية بغداد 2009

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

أهمية الموضوع تحاول الدراسة معالجة اشكالية قانونية تتمثل في تحديد المدى الذي واجه به المشرع الجزائي العراقي لجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال تقصي السياسية الجنائية الوقائية التي اتبعها المشرع في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد رقم (50)لسنة 2017 والتجريم السابق على ارتكاب الفعل الاجرامي كون ان هذا التصدي يمثل كإجراءا وقائيا محترزا من وقوع الجريمة

Universal Declaration of Human Rights

Dr.Abdalrazak A Alsheban

The courses are divided into weeks of the semester	
first week	Introduction to the Universal Declaration of Human Rights
second week	Equal rights and freedoms (Article: 1-2)
third week	The right to life and liberty (Article: 3-4)
fourth week	The right to personality and the prevention of torture (Article: 5-6)
fifth week	The right to Litigation Before National Courts (Article: 8 -9)
sixth week	The right to private life, the right to movement (Article: 12-13)
Seventh week	The right to asylum, The right to a nationality (Article: 14- 15)
eighth week	The right to equality, property (Article: 16-17)
ninth week	the right to freedom of opinion and expression, faith and religion (Article: 18-19)
tenth week	The right to assemble(Article: 20) The right to a public office(Article: 21)
eleventh week	The right to social security (Article: 22) The right to work (Article: 23- 24)
twelfth week	The right to public welfare and health (Article:25) The right to education (Article:26- 27)
thirteenth week	The right to a social and international order (Article:28)
fourteenth week	duties to the community (Article:29)
fifteenth week	refrance

51 ـــ

Address of the Special Rapporteur (Universal Declaration of Human Rights)

Sources:

1. Beth A. Simmons, Mobilizing for Human Rights: International Law in Domestic Politics, New York: Cambridge Univ. Press, 2009.

2. Jack Donnelly, International Human Rights, 4th edition, Westview Press, 2013.

3. James Griffin, On Human Rights, Oxford, UK: Oxford Univ. Press, 2009.

4. Micheline Ishay, The History of Human Rights: From Ancient Times to the Globalization Era, New York: Norton and Co., 2008.

5. Universal Declaration of Human Rights

Special Rapporteur(المقرر الخاص)

General conversation and legal terms

Sources:

6. Jack Donnelly, International Human Rights, 4th edition, Westview Press, 2013.

7. James Griffin, On Human Rights, Oxford, UK: Oxford Univ. Press, 2009.

The importance of the topic :

Proclaims this Universal Declaration of Human Rights as a common standard of achievement for all peoples and all nations, to the end that every individual and every organ of society, keeping this Declaration constantly in mind, shall strive by teaching and education to promote respect for these rights and freedoms and by progressive measures, national and international, to secure their universal and effective recognition and observance, both among the peoples of Member States themselves and among the peoples of territories under their jurisdiction.

قسم القانون

مرحلة الدكتوراه
القانون الخاص

القانون المدني

احكام المفاوضات السابقة على التعاقد

استاذ المادة ا.متمرس.د. عزيز كاظم جبر

- الاسبوع الاول : ماهية المفاوضات
- الاسبوع الثاني : التطور التاريخي للمفاوضات .
- الاسبوع الثالث : دور المفاوضات في التعاقد .
- الاسبوع الرابع : خصائص المفاوضات .
- الاسبوع الخامس : تمييز المفاوضات عما يشتبه بها .
- الاسبوع السادس : مراحل المفاوضات .
- الأسبوع السابع : المفاوضات ومجلس العقد .
- الاسبوع الثامن : الالتزامات الناشئة عن المفاوضات (الالتزام بالأعلام)
- الاسبوع التاسع : الالتزام بسرية المفاوضات .
- الاسبوع العاشر : الالتزام بحصرية المفاوضات .
- الأسبوع الحادي عشر : الطبيعة القانونية للمسؤولية عن المفاوضات .
- الأسبوع الثاني عشر : الخطأ السابق على التعاقد .
- الاسبوع الثالث عشر : الضرر السابق على التعاقد.
- الاسبوع الرابع عشر : العلاقة السببية في المسؤولية السابقة على التعاقد .
- الاسبوع الخامس عشر: التعويض عن المسؤولية السابقة على التعاقد .

المصادر :

1- د. عبد الرزاق السنهوري , الوسيط , المجلد الاول , نظرية الالتزام – مصادر الالتزام – بيروت ,2000 .
2- د. عبد الرزاق السنهوري , مصادر الحق في الفقه الاسلامي ج2 , بيروت , 1998.
3- د. عبد المجيد الحكيم , الوسيط في نظرية العقد ,ج1, بغداد , 1967 .
4- د. عبد المجيد الحكيم , مصادر الالتزام , بغداد ,1977 .
5- د. حسن علي الذنون , النظرية العامة للالتزام , ج1 , بغداد , 1976 .
6- د. مصطفى الزلمي ود. عبد الباقي البكري , المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية , الموصل , 1989 .
7- د. حامد شاكر الطائي , المفاوضات السابقة على التعاقد (دراسة قانونية مقارنة) .
8- د. عزيز كاظم جبر , الضرر المرتد وتعويضه في المسؤولية التقصيرية , عمان 1996, .
9- د. احمد عبد الكريم سلامة , قانون العقد الدولي , القاهرة ,2001 .
10- د. كمال قاسم ثروت , احكام عقد البيع , بغداد , 1976 .
11- د. غني حسون طه , عقد البيع , البصرة , 1966 .

اهمية الموضوع

تعد المفاوضات السابقة على التعاقد اهم وسيلة للوصول الى علاقة عقدية متوازنة فمن خلالها تتحدد التزامات المتعاقدين وتتضح معالم حقوقهم اضافة الى انها مرجع لتفسير العقد بالرجوع الى نية اطرافه , وهي تقوم على مبدأين : الاول – حرية التعاقد وهذا يعني ان لكل طرف ان ينسحب من المفاوضات ساعة يشاء دون ان يتحمل المسؤولية عن ذلك . اما الثاني فهي حسن النية وهذا يقتضي ان لا يؤدي ذلك الانسحاب الى تضرر الطرف الاخر . وحول هذا الصراع بين المبدأين اضافة الى مواضيع اخرى يدور هذا البحث .

عنوان المقرر العام: مصادر الالتزام + احكام الالتزام

مصادر المقرر العام:

1_ ا.د عبد الرزاق السنهوري . الوسيط,ج1, مصادر الالتزام.
2_د. عبد المجيد الحكيم, مصادر الالتزام . بغداد. 1977.
3_د غني حسون طه . مصادر الالتزام.

القانون التجاري

حالات فرض الوصاية على المصارف و اثارها القانونية

أ.المتمرس د.ابراهيم اسماعيل الربيعي

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: المفهوم القانوني للوصاية ,تعريف الوصاية , خصائص الوصاية
الاسبوع الثاني: اطراف الوصاية (البنك المركزي)
الاسبوع الثالث: اطراف الوصاية (المصارف الخاضعة للوصاية)
الاسبوع الرابع: اطراف الوصاية (الوصي)
الاسبوع الخامس: حالات فرض الوصاية , الحالات الوجوبية (عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها)
الاسبوع السادس: وجود نقص في رأسمال المصرف و اقامه دعوى الافلاس عليه , ضمان استقرار المصارف
الاسبوع السابع: اختبار الطلبة
الاسبوع الثامن: الحالات الجوازية (عجز المصرف عن تنفيذ امر صادر اليه من قبل البنك المركزي و وجود نقص في رأسمال المصرف بنسبه 75% و ارتكاب المصرف جريمة من احد اداريه)
الاسبوع التاسع: الحصول على ترخيص بناءا على معلومات غير صحيحه و عدم مباشره المصرف لاعماله المصرفية
الاسبوع العاشر: اداره المصرف باسلوب غير سليم و مخالفه المصرف للقانون و الانظمة و ضلوع المصرف في ارتكاب جريمة الاحتيال و غسل الاموال
الاسبوع الحادي عشر: اثار الوصاية (اثر الوصاية على الشخصية المعنوية و على وجود الهيئة العامة)
الاسبوع الثاني عشر: اثر الوصاية على الدعاوي القضائية المرفوعة على المصرف
الاسبوع الثالث عشر: اثر الوصاية على حقوق المساهمين
الاسبوع الرابع عشر: انتهاء الوصاية بقوه القانون و بقرار من البنك المركزي
الاسبوع الخامس عشر: اختبار الطلبة

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

هناك حالات معينه لفرض الوصاية على المصارف منها الحالات الوجوبية و الحالات الجوازية فقد تحقق احدى هذه الحالات و تفرض الوصاية على المصارف و هذه الحالات تجعل من المصرف متعثر من القيام بواجباته المصرفية و الائتمانية مما يجعل البنك المركزي من فرض الوصاية عليه و ذلك عن طريق تعين وصي للمصرف المتعثر يقوم بادارة المصرف و يحل مجلس الادارة و المدير المفوض و يقوم هو بالادارة من اجل انقاذ المصرف من الوصول الى حاله التصفية و في الحالات التي يكون فيها الوصاية لا يكفي وصي واحد عند ذلك يتم تعين وصي اخر لمساعده الوصي الاول و ذلك من اجل القيام بواجباته و عندما لا يتمكن الوصي من انقاذ المصرف المتعثر من حاله التعثر يصار الى تصفيه المصرف عن طريق تقرير يرفعه الوصي الى البنك المركزي يوصي به بتصفية المصرف و بعد ذلك يقوم البنك المركزي باجراءات التصفية كون المصرف شركه تجاريه تنطبق عليه حاله التصفية .

عنوان المقرر الخاص (حالات فرض الوصاية على المصارف و اثارها القانونية)

المصادر

1- د. ابراهيم احمد , ايداع الاوراق المالية في البنوك , وديعه الصكوك , الاسكندرية 2009

2- د.اسامة ابو الحسن , فكره التفويض العقابي , القاهرة 2006

3- د. انطوان ناشف و خليل هندي , العمليات المصرفية و السوق المالية , طرابلس 2000

4- د. خالد ابراهيم التلاحمه , التشريعات المالية و المصرفية من الوجهة النظرية و العملية , عمان 2004

5- د. خليل محمد حسن , اداره المصارف ,دراسة تطبيقيه في الصيرفة العراقية , بغداد 1975

6- د.رفعت صدقي , عمليات المصارف و الاقتصاد , بيروت 2000

7- د.زينب سالم , المسؤولية الجنائية عن الاعمال البنكية , الاسكندرية 2010

8- د.عبد الباسط كريم مولود , تداول الاوراق المالية , منشورات الحلبي , بيروت 2009

9- د.عبد الحميد الشواربي , الافلاس , الاسكندرية 1988

10- د. عبد المطلب عبد الحميد , البنوك الشاملة , عملياتها و ادارتها , الاسكندرية

11- د. عبد المنعم السيد علي و د. نزار سعد الدين , النقود و المصارف و الاسواق المالية , عمان 2004

عنوان المقرر العام (الاوراق التجارية و العمليات المصرفية)

المصادر :

1- د.فائق الشماع و د.فوزي محمد سامي ,الاوراق التجاريه

2- د. فائق الشماع , العمليات المصرفية , الودائع النقدية

فلسفة التشريـع

الاستاذ الدكتور احمد جواد البهادلي

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: ماهية فلسفة التشريـع
الاسبوع الثاني: التشريـع الاسلامي بين الملامح والمميزات
الاسبوع الثالث: تبعية الاحكام للمصالح والمفاسد
الاسبوع الرابع: المصالح والمفاسد وعلاقتها باستنباط الاحكام
الاسبوع الخامس: طرق الكشف عن الملاكات الشرعية
الاسبوع السادس: مقاصد الشريعة ودورها في الاستنباط
الاسبوع السابع: اليات الاستنباط عند الفقهاء
الاسبوع الثامن: اليات الاستنباط عند القانونين
الاسبوع التاسع:الثابت والمتغير في الشريعة والقانون
الاسبوع العاشر: الحاجة الى القانون في الحياة الاجتماعية
الاسبوع الحادي عشر: خصائص القاعدة القانونية والشرعية
الاسبوع الثاني عشر: مبادى القانون وقواعد العدالة
الاسبوع الثالث عشر:علاقة الزمان والمكان في تطبيق القانون
الاسبوع الرابع عشر: نحو فهم معاصر للاجتهاد
الاسبوع الخامس عشر: اشكالية التجديد بين الرفض والقبول

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

تعد فلسفة التشريـع علما هاما لبيان المبادئ والاسس التي قام عليها التشريـع الاسلامي او القانوني على حد سواء مضافا لتحليل القضايا وبيان ابعادها وخاصة قواعده الامرة بل والناهية كذلك والتي ارساها لتحكم حياة الانسان وتضبط سلوكه

ومن هذا وذاك جاءت اهمية المادة وسبب اختيارها لتعطي طالب القانون بعدا معرفيا ازاء مايدرسه سواء اكان في اطار القانون العام او القانون الخاص فضلا عن قوة التحليل واليات الوصول للنتائج وفق اسس ثابتة دقيقة

عنوان المقرر العام (نظرية القانون / الدكتور محمد حسين منصور)

المصادر

1- فلسفة التشريع في الاسلام / صبحي محمصاني

2- مقاصد الشريعة ودورها في استنباط الاحكام / حيدر الحسيني

3- نظرية القانون / محمد حسين منصور

4- الثابت والمتغير في الشريعة الاسلامية / جواد احمد الباهدلي

5- اشكاليات التجديد / حسين دخال

6- نحو فهم معاصر للاجتهاد / زينب شوريا

7- محاضرات في مقاصد الشريعة / احمد الريسون

8- اصول الفقه – تبعية الاحكام للمصالح / محمد رضا المظفر

9- مدخل القانووني لدراسة الشريعة / جواد احمد البهادلي

10- فلسفة التشريع الاسلامي في ضوء مقاصد الشريعة / بشير عبد العالي شمام

Legal liability of the plastic surgeon

أ. د. خالد خضير دحام

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: INTRODUCTION
الاسبوع الثاني: LEGAL BASIS FOR MALPRACTICE LIABILITY : Surgeon and patient relationship
الاسبوع الثالث: LEGAL BASIS FOR MALPRACTICE LIABILITY : Surgeon and patient relationship
الاسبوع الرابع: LEGAL BASIS FOR MALPRACTICE LIABILITY : Surgeon and patient relationship
الاسبوع الخامس: DEFINITION OF NEGLIGENCE
الاسبوع السادس:DEFINITION OF NEGLIGENCE
الاسبوع السابع: THE HISTORY OF MEDICAL NEGLIGENCE
الاسبوع الثامن: THE HISTORY OF MEDICAL NEGLIGENCE
الاسبوع التاسعTEST FOR MEDICAL NEGLIGENCE :
الاسبوع العاشر: TEST FOR MEDICAL NEGLIGENC.
الاسبوع الحادي عشر: PROOF OF MEDICAL NEGLIGENCE ON THE PART OF THE PLASTIC SURGEON
الاسبوع الثاني عشر: PROOF OF MEDICAL NEGLIGENCE ON THE PART OF THE PLASTIC SURGEON
الاسبوع الثالث عشر:IMPERITIA CULPAE ADNUMERATUR
الاسبوع الرابع عشر: ROLE OF EXPERT WITNESSES IN LITIGATION PROCEEDINGS
الاسبوع الخامس عشر: Iraqi judiciary doctrine

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

يعد موضوع المسؤولية القانونية (المدنية – الجنائية) لطبيب الجراحة التجميلية احد المواضيع المهمة في نطاق الدراسات القانونية، لا سيما على مستوى الدراسات العليا

في مرحلة الدكتوراه ؛ كونه يسلط الضوء على واحدة من اهم المشاكل المعاصرة بسبب اتساع نطاق الجراحة التجميلية، وما قد تنجم عن ممارسة هذا النشاط الطبي من مشكلات قانونية مدنية كانت ام جنائية.

عنوان المقرر الخاص: ((Legal liability of the plastic surgeon))

المصادر

1. Charles Maimela، Professional medical malpractice: Legal liability of the plastic surgeon متاح على الانترنت على الرابط الاتي:
https://papers.ssrn.com › sol3 › papers

2. Professional Medical Malpractice: Legal Liability of the Plastic متاح على الانترنت على الرابط الاتي:
https://papers.ssrn.com › sol3 › paper .3

عنوان المقرر العام (*The Differences Between Civil and Criminal Liability*)

المصادر :

1. *The Differences Between Civil and Criminal Liability* متاح على الانترنت على الرابط الاتي :
https://www.payerlawgroup.com/criminal-liability-in-orlando

2. A COMPARATIVE STUDY OF CIVIL LIABILITY ARISING FROM THE ACTIVITIES OF IRAN AND THE UK MEDIA LAW متاح على الانترنت على الرابط الاتي :
https://www.arabianjbmr.com/pdfs/NG_VOL_2_6/4.pdf

معمقة في القانون الدولي الخاص

قانون الارادة بين العموم في المفهوم والحقوق في التطبيق(المسؤولية التقصيرية نموذجآ) ا.م.د صالح مهدي كحيط

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: معنى قانون الارادة
الاسبوع الثاني: تحليل شروط قانون الارادة في اطار العلاقات الخاصة الدولية
الاسبوع الثالث: تحليل قانون الارادة في اطار النظرية الشخصية
الاسبوع الرابع: : تحليل قانون الارادة في نطاق النظرية الموضوعية
الاسبوع الخامس: : خصوصية العقود المالية للحكم بقانون الارادة
الاسبوع السادس: : فلسفة الارتباط بين العقد والقانون المختار
الاسبوع السابع: مشروعية اختيار الاطراف لقانون العقد
الاسبوع الثامن: القصور الموضوعي للمنهج التقليدي في حكم المسؤولية التقصيرية (انعدام السيادة).
الاسبوع التاسع: قصور المنهج التقليدي في حكم المسؤولية التقصيرية (الجمود وانعدام المرونة).
الاسبوع العاشر: القصور الاقليمي نتيجة تفرق الواقعة بين الدول
الاسبوع الحادي عشر: عرضية محل حدوث الواقعة الضارة
الاسبوع الثاني عشر: الاتجاه الرافض لقانون الارادة في حكم المسؤولية التقصيرية
الاسبوع الثالث عشر: الاتجاه المؤيد لقانون الارادة في حكم المسؤولية التقصيرية
الاسبوع الرابع عشر: التحديات التشريعية لأعمال قانون الارادة لحكم المسؤولية التقصيرية
الاسبوع الخامس عشر: التحديات الواقعية لإعمال قانون الارادة لحكم المسؤولية التقصيرية

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

أهمية الموضوع: تحتل المسؤولية التقصيرية درجة الصدارة ضمن موضوعات القانون الدولي الخاص لما تتمتع به من انتشار واسع حول العالم نتيجة التطور الحاصل في حركة العنصر البشري والالي، فالمسؤولية قد تنتج من العقد وقد تكون نتيجة عمل غير

مشروع، الا ان المشرع اعطى للمسؤولية الاولى خاصية ان تحكم بمقتضى القانون الذي يتفق عليه اطراف العلاقة العقدية، وحرم الاطراف من هذه الامكانية في اطار المسؤولية التقصيرية، من هنا جاءت الحاجة لدراسة فلسفة المشرع من هذا التخصيص لقانون الارادة في العلاقة العقدية، مع العلم ان قانون الارادة هو حكم عام في المفهوم.

عنوان المقرر الخاص (قانون الارادة بين العموم في المفهوم والحقوق في التطبيق(المسؤولية التقصيرية نموذجآ)

المصادر

1-د. هشام علي صادق، المسؤولية التقصيرية الناشئة عن حوادث السيارات، دار النهضة العربية.
2- د. عكاشة محمد عبد العال، تنازع القوانين، دار النهضة العربية.
3- د. حفيظة السيد الحداد، الموجز في القانون الدولي الخاص، الكتاب الاول، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.
4- د. هشام خالد قانون الارادة بين الاطلاق والتقييد، دار الفكر الجامعي، 2014

عنوان المقرر العام (القانون الدولي الخاص)

المصادر :

1-د. عبد الرسول عبد الرضا ،القانون الدولي الخاص، مكتبة السنهوري ،2019

قسم القانون

مرحلة الدكتوراه

القانون العام

القانون الدولي العام
الامم المتحدة وسيادة القانون

ا.د عباس عبود عباس

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول نطاق البحث الموضوعي : مفهوم سيادة القانون
الاسبوع الثاني: كذلك
الاسبوع الثالث: : نطاق البحث الجغرافي : سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي
الاسبوع الرابع: كذلك
الاسبوع الخامس:نطاق البحث الاجتماعي : الوسط الاجتماعي للقانون
الاسبوع السادس: كذلك
الاسبوع السابع: محاور الشؤون القانونية في الأمم المتحدة حقوق الانسان/الديمقراطية/السلم والأمن
الاسبوع الثامن: محاور الشؤون القانونية في الأمم المتحدة حقوق الانسان/الديمقراطية/السلم والأمن
الاسبوع التاسع: محاور الشؤون القانونية في الأمم المتحدة حقوق الانسان/الديمقراطية/السلم والأمن
الاسبوع العاشر: التنمية والبيئة
الاسبوع الحادي عشر: الشؤون الإنسانية والتمكين
الاسبوع الثاني عشر: العدالة الانتقالية
الاسبوع الثالث عشر: نظام العدل الجديد
الاسبوع الرابع عشر:مراجعة وأبحاث ومناقشات
الاسبوع الخامس عشر: : مراجعة وأبحاث ومناقشات

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

لعل الباعث الأول على الاهتمام بموضوع(الامم المتحدة وسيادة القانون) هو أننا لم نجد كتابا مستقلا حوله، بل ان معظم(الادبيات)التي تحدثت عن الموضوع هي عبارة عن تقاريرصادرة عن جهات متعددة عاملة في اطار الأمم المتحدة، مما يتطلب مراجعة لتلك التقاريرواستخلاص المحاور الرئيسة لاهتمامات الأمم المتحدة ومدى جدوى جهودها في هذا الصدد ،سيما مع استذكارنا أوضاع الدول ومنظماتها الدولية بما فيها الأمم المتحدة واثر السياسات الدولية والعقائد المتضاربة في العالم ، وهذا ما حاولنا استعراضه في هذا البرنامج الدراسي مع فتح المنافذ امام الدارسين للتوسع في الجوانب الكثيرة التي يتضمنها الموضوع .

عنوان المقرر الخاص (الامم المتحدة وسيادة القانون)

يمكن مراجعة المصادر الخاصة التالية للتعرف بشكل جيد على ما يطرحه البرنامج الدراسي :

المصادر

1 – التقارير السنوية للأمين العام للأمم المتحدة .

2 - " " للجنة القانون الدولي واللجنة السادسة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

3 – تقارير الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوية عن اعمالها.

4 - " مجلس الأمن في الأمم المتحدة السنوية عن اعماله .

5 – ما يرد ذكره خلال البرنامج الدراسي.

عنوان المقرر العام ومصادره (القانون الدولي العام / كتاب د عصام العطية او أي كتاب اخر)

المصادر :

اما بالنسبة الى المصادر العامة فيمكن اعتماد كتاب "القانون الدولي العام " للدكتور المرحوم عصام العطية ، واي كتاب حديث بالعنوان المذكور.

القانون الاداري

الوثيقة القياسية للعقود الاستشارية

الاستاذ الدكتور صعب ناجي عبود

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: التعريف بالعقود الاستشاري
الاسبوع الثاني: ذاتية العقد الاستشاري
الاسبوع الثالث: متطلبات العقد الاستشاري
الاسبوع الرابع: اليات اختيار الوثيقة القياسية للاستشاري
الاسبوع الخامس:كتاب الدعوة
الاسبوع السادس:تعليمات الاستشارين وورقة البيانات
الاسبوع السابع: العرض الفني والمالي
الاسبوع الثامن: فتح وتحليل العطاءات
الاسبوع التاسع:احالة العقد
الاسبوع العاشر: الشكوى والطعون
الاسبوع الحادي عشر: شروط العقد
الاسبوع الثاني عشر:نفاذية وتنفيذ العقد
الاسبوع الثالث عشر:الظروف الطارئة على العقد وانهائة
الاسبوع الرابع عشر: فض لاالنزاعات
الاسبوع الخامس عشر: الرقابة على اجراءات وتنفيذ العقد الاستشاري

عنوان المقرر الخاص (الوثيقه القياسية للعقود الاستشارية)

<u>المصادر</u>

1الشروط العامة للوثائق القياسية

2 العقود الادارية – د. محمود خلف الجبوري

3 محاضرات في العقود الادارية . ا.د صعب ناجي عبود

4 .....

5 .....

6 .....

7 .....

عنوان المقرر العام (المبادئ العامة في القانون الاداري)

المصادر :

1-الوسيط في القانون الاداري / ا.د ماهر الجبوري

2-الموسوعه في القانون الاداري / ا.د مازن ليلو راضي

3-المبادئ العامة في القانون الاداري / د. عصام البزرنجي

4-.....

5-.....

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

ان للعقود الادارية اهمية في مجال التعاقدات العامة وكلما كانت اجراءاتها صحيحة كان العقد صحيحآ وان الوثيقة القياسية تعد اداة حديثة ومبتكرة لاغراض التعاقد ولكي يكون العقد الاستشاري صحيحآ لذلك لابد من التعرف على كيفية التعاقد من خلال الوثيقة القياسية وماهي اجراءات ومراحل العقد الاستشاري من خلالها .

القانون الجنائي

((مكافحة جرائم غسل الاموال في ظل انتشار العملات الافتراضية "الرقمية المشفرة "))

أ. د. خالد خضير دحام

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: التعريف بموضوع الدراسة وأهميته
الاسبوع الثاني: الاشكالات القانونية لموضوع الدراسة
الاسبوع الثالث: مفهوم العملات الافتراضية" الرقمية المشفرة"
الاسبوع الرابع: انواع العملات الافتراضية " الرقمية المشفرة"
الاسبوع الخامس: التنظيم القانوني للعملات الافتراضية " الرقمية المشفرة"
الاسبوع السادس: مفهوم جرائم غسل الاموال
الاسبوع السابع: علاقة جرائم غسل الاموال باستفحال ظاهرة الفساد عالميا
الاسبوع الثامن: الاتجاهات الجزائية الحديثة لمكافحة جرائم غسل الاموال
الاسبوع التاسع: موقف القانون العراقي من مكافحة جرائم غسل الاموال
الاسبوع العاشر: تحديات مكافحة جرائم غسل الاموال في ضوء انتشار العملات الرقمية المشفرة
الاسبوع الحادي عشر: صعوبات استرداد الاموال المتكونة من العملات الافتراضية" الرقمية المشفرة"
الاسبوع الثاني عشر: صعوبات استرداد الاموال المتكونة من العملات الافتراضية" الرقمية المشفرة"
الاسبوع الثالث عشر: التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد
الاسبوع الرابع عشر: التعاون القضائي بين الدول في مكافحة الجرائم المرتكبة بواسطة العملات الافتراضية" الرقمية المشفرة"
الاسبوع الخامس عشر: تقييم ومراجعة

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

إن العملات الافتراضية "الرقمية المشفرة" هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونيا
لا تصدر عن البنك المركزي او السلطات العامة ، وليست بالضرورة متعلقة بعملة ورقية الدولار ،اليورو ، الدينار الخ ...) ، إنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع. فالعملة الافتراضية الأكثر شعبية
حاليا هي البتكوين .(Bitcoin) . وقد اصبحت تداعيات بروز تكنولوجيا العملات الافتراضية
على سياسات مكافحة الفساد عموما ومكافحة جرائم غسل الاموال ناهيك عن تداعياتها على الأمن القومي موضوع جدل كبير في الآونة الأخيرة، الامر الذي يستدعي الوقوف على التحديات القانونية والواقعية لهذا الموضوع والسبل القانونية لمواجهتها.

عنوان المقرر الخاص:

((مكافحة جرائم غسل الاموال في ظل انتشار العملات الافتراضية "الرقمية المشفرة "))

المصادر

1. د. اكرم المشهداني – استرداد الاموال المنهوبة – بيروت 2010.

2. التعاون الدولي لاسترداد العائدات المتحصلة من جرائم الفساد International Cooperation To Recover Proceeds From Corruption Crimes، رابحي لخضر . غزلان فليج .

3-Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners, Second Edition

3. استرداد الاموال ، دليل الممارسين ، الطبعة الثانية ، كانون ثاني .2020

4 . الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003.

5 . تداعيات العملات الرقمية على الامن القومي . (Joshua Baron, Angela O'Mahony, David Manheim, Cynthia Dion-Schwarz)

عنوان المقرر العام (قانون العقوبات/ القسم العام + قانون اصول المحاكمات الجزائية / الكتاب الاول)

<u>المصادر :</u>

1- د. علي حسين الخلف ود. سلطان الشاوي ، شرح احكام القسم العام من قانون العقوبات العراقي.
2- د. فخري الحديثي ، شرح قانون العقوبات – القسم العام.
3- د. فخري الحديثي ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي.

ابحاث معمقة في القانون الدستوري

حقيقة الدور التشريعي للسلطة التنفيذية في بعض الانظمة الدستورية

اسم التدريسي: أ.د. علي سعد عمران القيسي

- الاسبوع الاول: مفاهيم أولية (النظام الدستوري, النظام السياسي , السلطة السياسية) الاسبوع الثاني : شخصانية السلطة
- الاسبوع الثالث : مركز السلطة التنفيذية في مجال الاختصاصات التشريعية الاصلية الاسبوع الرابع: مركز السلطة التنفيذية في مجال الاختصاصات التشريعية الفرعية
- الاسبوع الخامس: مركز السلطة التنفيذية في الظروف غير العادية (فكرة الظروف غير العادية)
- الاسبوع السادس : توسعة الاختصاصات التنفيذية في حالة الأحكام العرفية وحالة الطوارئ
- الاسبوع السابع : اتساع الاختصاصات في حالة الأزمات الخاصة
- الاسبوع الثامن : توسعة الاختصاصات التشريعية للسلطة التنفيذية في إصدار اللوائح التفويضية
- الاسبوع التاسع : توسعة الاختصاصات التشريعية للسلطة التنفيذية في إصدار لوائح الضرورة الاسبوع العاشر: الرقابة السياسية على السلطة التنفيذية في الظروف الاعتيادية
- الاسبوع الحادي عشر: الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية في الظروف غير العادية
- الاسبوع الثاني عشر: المعوقات السياسية لأنواع الرقابة
- الاسبوع الثالث عشر: المعوقات السياسية لأنواع الرقابة

- ❖ الاسبوع الرابع عشر: مراجعة شاملة (توصيات ومقترحات)
- ❖ الاسبوع الخامس عشر: اختبار نهاية الكورس

أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره

إن ظاهرة تقوية مركز السلطة التنفيذية تثير إشكالية في غاية الأهمية ، والمتمثلة باختلال التوازن المفترض بين السلطات لصالح هذه السلطة. فعلى الرغم من قيام النظم الدستورية المعاصرة على فكرة تعدد الهيئات الحاكمة في الدولة، فإن توزيع الاختصاصات لا يتم بين هذه الهيئات في الواقع بصورة عادلة، بل نجد تمتع السلطة التنفيذية بالعديد من الاختصاصات ، في المجال التشريعي الذي من المفترض أن يكون من صلاحيات البرلمان المنتخب، وفي الظروف العادية والاستثنائية، على نحو يجعل منها سلطة عليا تسيطر وتهيمن –عملاً- على ما عداها من السلطات . ويلاحظ إن ظاهرة التوسع في اختصاصات السلطة التنفيذية على حساب البرلمان، ليست من الظواهر الخاصة بالنظم الدكتاتورية فقط ، ولكنها ملموسة كذلك في النظم الديمقراطية. وعلى ذلك أضحت هذه الظاهرة من الظواهر المميزة للنظم الدستورية المعاصرة على اختلاف أشكالها وطبيعتها.

مصادر المقرر الخاص:

1. د. إبراهيم عبد العزيز شيحا : النظم السياسية – الدول والحكومات- ، الإسكندرية، منشأة المعارف ، 2003 .
2. د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، د. محمد رفعت عبد الوهاب : النظم السياسية والقانون الدستوري ، الإسكندرية ، مطبعة الفتح ، 2001 .
3. د. إبراهيم محمد حسنين : الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الفقه والقضاء ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2000 .
4. د. إحسان حميد المفرجي ، د. كطران زغير نعمة ، د. رعد ناجي الجدَّة : النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، بغداد ، دار الحكمة ، 1993 .
5. د. أحمد سلامة بدر : الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام البرلماني، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2003 .

6. د. إسماعيل إبراهيم البدوي : اختصاصات السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، ط1 ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1993 .
7. د. سامي جمال الدين : القانون الدستوري والشرعية الدستورية على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا ، ط2 ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 2005 .
8. د. سعيد السيد علي : حقيقة الفصل بين السلطات في النظام السياسي والدستوري للولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1999 .
9. د. سليمان محمد الطماوي : السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي ، ط5 ، القاهرة ، مطبعة جامعة عين شمس ، 1986.
10. د. صالح جواد الكاظم ، د. علي غالب العاني : الأنظمة السياسية ، بغداد ، دار الحكمة ، 1990 – 1991 .
11. د. صالح جواد الكاظم ، د. علي غالب ، د. شفيق عبد الرزاق السامرائي : النظام الدستوري في العراق ، بغداد ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، 1980 – 1981 .
12. د. صلاح الدين فوزي : واقع السلطة التنفيذية في دساتير العالم ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2002 – 2003 .
13. د. عبد الله ناصف : مدى توازن السلطة السياسية مع المسؤولية في الدولة الحديثة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1981 .
14. د. عبد الله ناصف : السلطة السياسية – طبيعتها وضرورتها - ، موسوعة القضاء والفقه للدول العربية ، الجزء (208) ، القاهرة ، 1985 .
15. د. علي سعد عمران, ظاهرة تقوية مركز رئيس الدولة في بعض النظم الدستورية, الاسكندرية, مكتبة الوفاء, 2016.
16. د. علي سعد عمران, القضاء الاداري, عمان, دار الرضوان, 2016.
17. د. ماجد راغب الحلو : القضاء الإداري ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 2004 .
18. د. ماجد راغب الحلو : النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط1 ، الإسكندرية، منشأة المعارف ، 2005 .
19. د. محسن خليل : القانون الدستوري والنظم السياسية ، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1987 .
20. د. محمد الوكيل : حالة الطوارئ وسلطات الضبط الإداري ، ط2 ، القاهرة ، دار النهضة العربية، 2003 .

21. د. محمد باهي أبو يونس : الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002 .
22. د. منذر الشاوي : القانون الدستوري ، بغداد، منشورات مركز البحوث القانونية، 1981.

عنوان المقرر العام (نظريتي الدولة والدستور+ دساتير العراق للأعوام 1925-2005)

مصادر المقرر العام

7. د. حميد حنون خالد, مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق , بغداد , مكتبة السنهوري , 2012 .
8. د. رعد ناجي الجدة, التطورات الدستورية في العراق , بغداد , بيت الحكمة , 2004.
9. د. رمزي طه الشاعر , النظرية العامة للقانون الدستوري , ط5 , القاهرة , دار النهضة العربية , 2005.
10. د. ساجد محمد الزاملي , مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق , القادسية , دار نيبور للطباعة والنشر , 2014.

التشريع المالي

دور الاستثمار في دعم الموازنة العامة العراق انموذجآ

ا.م.د سناء محمد سدخان

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول:التعريف بالاستثمار
الاسبوع الثاني: اهمية ومبررات الاستثمار
الاسبوع الثالث: انواع الاستثمار الخاص
الاسبوع الرابع:ذاتية الاستثمار
الاسبوع الخامس: امزايا وعيوب الاستثمار
الاسبوع السادس: الاساس القانوني للاستثمار
الاسبوع السابع: التعريف بالموازنة العامة وخصائصها
الاسبوع الثامن: قواعد ومراحل الموازنة العامة
الاسبوع التاسع:مميزات الموازنة العامة الاتحادية في العراق
الاسبوع العاشردور الاستثمار في خفض الانفاق الحكومي
الاسبوع الحادي عشر: مجالات الاستثمار في العراق
الاسبوع الثاني عشر:دور الاستثمار في تعزيز ايرادات الدولة
الاسبوع الثالث عشر:اثار الاستثمار في التنمية الاقتصادية
الاسبوع الرابع عشر اثار الاستثمار في التنميةالاجتماعية
الاسبوع الخامس عشر: الرقابة على الاستثمار

:الدكتوراه

عنوان المقرر الخاص (دور الاستثمار الخاص في تمويل عجز الموازنة العامة)

<u>المصادر</u>

1- الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي وعجز الموازنة العامة للدولة / هايدي علي وهبة يوسف

2- دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية /بلخير قسوم

3- دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العربي / كريم عبيس حسان العزاوي

4- اساليب تمويل عجز الموازنة العامة الاثار المترتبة علية / مانع سبرينه واخرون

عنوان المقرر العام (المالية العام والتشريع المالي)

<u>المصادر :</u>

1-علم المالية العامة والتشريع المالي – د طاهر الجنابي

2-علم المالية والتشريع المالي في العراق –د. رائد ناجي احمد

3-المالية العامة د. محمد حلمي مراد

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

موضوع الاستثمار من المواضيع المهمة وبرزت اهمية في حل انخفاض الايرادات العامة للدولة واصبح بديلآ عن الكثير من الايرادات لتغطيتة العجز المالي في الموازنة العامة لعجز الموازنة العامة من خلال تشجيع الاستثمارات لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية وتمويل النقص الحاصل في الموازنة العامة للدولة.